

جهود و تحديات مجلس السلم و الأمن الافريقي في مواجهة النزاعات و الصراعات الافريقية و انتهاكات حقوق الانسان

Efforts and challenges of the African Peace and Security Council in the face of African conflicts, conflicts and human rights violations

بوترة شماعة ، أستاذ محاضر أ

جامعة الاخوة منتوري – قسنطينة 1

bouterachemama@gmail

تاريخ الاستلام: 2024 /05/05 تاريخ القبول: 2025/01/02 تاريخ النشر: 2025/01/15

Summary

The African Peace and Security Council is one of the important mechanisms within the African Union to unite efforts to reach a common security policy among African countries and is a new institutional gain and paradigm shift in the development of a security and development strategy that will reduce conflicts, conflicts and human rights violations on the world's most vulnerable continents, Recognizing that peace and security are prerequisites for development in all its dimensions.

This study, marked as follows: "The efforts and challenges of the African Peace and Security Council in the face of African conflicts, conflicts and human rights violations", illustrates the most important efforts made by the Council to resolve and resolve certain African conflicts and to identify the most important challenges and obstacles limiting its work towards achieving the objectives outlined in its establishment document.

+Keywords

African Peace and Security Council, African conflicts, human rights, challenges , development.

الملخص

يعد مجلس السلم والأمن الافريقي أحد الآليات المهمة داخل الاتحاد الإفريقي لتوحيد الجهود للوصول الى سياسة أمنية مشتركة بين الدول الإفريقية، كما يعد مكسباً مؤسسيا جديدا ونقله نوعية في سبيل تطوير استراتيجية أمنية وتنموية من شأنها أن تحدّ من النزاعات والصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان في أكثر قارات العالم تعرضا لذلك، أدراكا من مؤسسيه أنّ السلام والأمن شرطان أساسيان لتحقيق التنمية بجميع ابعادها.

وقد جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ: "جهود وتحديات مجلس السلم والأمن الأفريقي في مواجهة النزاعات والصراعات الإفريقية وانتهاكات حقوق الانسان"، لبيان أهم ما بذله المجلس من جهود في سبيل حل وتسوية بعض النزاعات الافريقية، والوقوف على أهم التحديات والمعوقات التي تحدّ من

عمله في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة

في وثيقة إنشائه.

+ كلمات مفتاحية

مجلس السلم والأمن الافريقي، النزاعات

الإفريقية، حقوق الإنسان، التحديات،

التنمية.

*مرسل المقال: بوترة شمامة



مقدمة:

عانت الدول الإفريقية من ويلات الاستعمار لسنوات طوال، الأمر الذي دفعها للنضال من أجل نيل حريتها، وبمجرد استقلالها أعلنت عن رغبتها من خلال العديد من الندوات واللقاءات والمؤتمرات عن تأسيس منظمة جامعة للدول الإفريقية محققة لمطالبها والتي يعتبر تحقيق السلم والأمن في القارة و التخلص من الاستعمار نهائيا أساس نشأتها. لتشهد دولة اثيوبيا ميلاد ما عرف بـ " منظمة الوحدة الإفريقية" بعاصمتها " أديس أبابا " التي انعقد بها المؤتمر التأسيسي لها في 25 ماي 1963

وقد سعت منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار نهائيا، وتدعيم و توطيد دعائم التضامن الإفريقي، إضافة إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، غير انها عانت من العديد من المشكلات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة، ومن ثم بدأت الأصوات تنادي بضرورة اصلاح المنظمة وتفعيلها لتقوم بواجباتها، كما ينبغي ايجاد منظمة أخرى تحل محلها، ليتحقق المُرَاد بظهور "الاتحاد الإفريقي" الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد 26 عاما من تأسيسها.

وقد كان لقيام الاتحاد الإفريقي عام 2002 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية أثر كبير في البيئة الإقليمية والعالمية، فقد حدد الاتحاد لنفسه مهمة طموحة وهي تحويل أفقر قارات العالم وأكثرها اضطرابا إلى مكان مزدهر وآمن. إلا أن القانون التأسيسي للاتحاد لم يحدد الآلية التي سيتم من خلالها تحقيق هذا الهدف، ومن ثم كانت هناك حاجة إلى جهاز رئيسي للاتحاد يزيد من قدرته على منع وإدارة وحل الصراعات في إطار شامل لبناء وتدعيم السلام في القارة عبر مبادرات الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام و صنعه في هيكل أممي إفريقي شامل.

فكان ميلاد مجلس السلم والأمن الإفريقي في الدورة الأولى للاتحاد الإفريقي في جويلية 2002، عبر بروتوكول التكوين، هذا الأخير الذي يعد امتدادا وتطويرا لإعلان القاهرة الصادر في جويلية 1993 والخاص بإنشاء الية لمنع وإدارة وتسوية النزاعات في إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وقد دخل البروتوكول حيز النفاذ في 26 ديسمبر 2003، و باشر المجلس نشاطه بداية من 25 ماي 2004 (جعوب، 2017، ص67)

إذن، لما كان مجلس السلم والأمن الإفريقي تلك المؤسسة الدولية التي يناط بها مهام تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية فما هي الجهود التي بذلها في سبيل حل وتسوية النزاعات الافريقية ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان؟ وما هي التحديات التي تعيقه وتحّد من فاعلية دوره؟

ان دراستنا الموسومة بـ " جهود وتحديات مجلس السلم والأمن الافريقي في مواجهة النزاعات والصراعات الأفريقية وانتهاكات حقوق الإنسان"، جاءت بهدف بيان مختلف الجهود التي بذلها المجلس في معالجة النزاعات الافريقية من خلال عرض لبعض القضايا التي عرضت عليه، والوقوف على التحديات المختلفة التي تواجهه.

واجابة على ما تم طرحه من تساؤلات، سنعالج الموضوع من خلال ثلاث نقاط أساسية: نتناول في **الأولى** ماهية السلم والأمن الافريقي وفي **الثانية** عرض لبعض النزاعات الإفريقية التي تدخل فيها المجلس، لنقف في **النقطة الثالثة** على أهم التحديات التي تواجه عمل مجلس السلم والأمن الافريقي. معتمدين في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي.

أولا/ ماهية مجلس السلم و الأمن الافريقي

يعتبر مجلس السلم والأمن الافريقي قفزة نوعية مهمة وفارقة للبنية المؤسسية للاتحاد الأفريقي، كما أنه يمثل في الوقت نفسه تطورا طبيعيا ومنطقيا للجهود التي اتخذتها الجماعة الأفريقية من اجل خلق آليات فعالة لحماية السلام والأمن في افريقيا، بما يعنيه ذلك من ضرورة التسوية السلمية للنزاعات ومعالجة أسبابها قبل وقوعها. إذن، و بالنظر إلى أهمية هذا الجهاز يتوجب علينا التعريف به من عدة جوانب.

1. أهداف و مبادئ مجلس السلم و الأمن و الافريقي

تتمثل اهم اهداف مجلس السلم والامن الافريقي كما جاء في المادة الثالثة من بروتوكول انشاء المجلس، في الانشطة الداعمة للسلم واعداد البناء بعد النزاعات والصراعات، واقامة نظام الدفاع الاقليمي المشترك، ثم منع وتطوير الصراعات والنزاعات، وتنمية اوضاع السلام والاستقرار، وكذلك دعم التنمية والديمقراطية عبر الحكم الرشيد، وحكم القانون في القارة الأفريقية عن طريق احترام سيادة القانون وحماية حقوق الانسان وحياته السياسية، واحترام سيادة و وحدة الدول الاعضاء مع حق التدخل في شؤونها الداخلية في ثلاث حالات هي: جرائم الحرب، الابادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية(بروتوكول انشاء مجلس الامن الدولي،المادة 4).

ويتبع المجلس المبادئ المنصوص عليها في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وان كان يضيف إليها مبادئ تتعلق بالاستجابة السريعة للسيطرة على حالات الازمات، والاعتماد المتبادل بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وأمن الشعوب والدول واحترام الحدود الموروثة والتسوية السلمية للنزاعات، اضافة الى حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو - في أعقاب مقرر صادر من المؤتمر - فيما يتعلق بظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وذلك طبقا للمادة 4 (ج) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، إضافة الى حق أي دولة عضو في أن تطلب التدخل من الاتحاد بغية استعادة السلام والأمن وذلك طبقا للمادة 4 (د) من القانون التأسيسي(بروتوكول انشاء مجلس الامن الدولي،المادة 4).

2. تشكيل مجلس السلم و الامن الافريقي و الهيكل المؤسسي له

نصت المادة 05 من بروتوكول انشاء مجلس السلم والامن الإفريقي أنّ هذا الأخير يتكون من 15 عضوا، يتم انتخابهم على اساس التساوي في الحقوق، إذ يتم انتخاب عشرة أعضاء لمدة سنتين، و خمسة أعضاء لمدة 03 سنوات.

وبشأن انتخاب الأعضاء، يطبق مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب لضمان الاستمرارية، بالإضافة لمعايير الأخرى، كما يقوم المؤتمر بعمل تقييم دوري لمدى استيفاء أعضاء مجلس السلم والامن الإفريقي لهذه المعايير واتخاذ كل اجراء مناسب لهذا الغرض (أبو العنين، 2007، ص126).

وحتى يقوم المجلس بمهامه، فقد نصت المواد 11 ، 12، 13 و 21 على الهيكل التنظيمي له، إذ يتكون من خمس آليات رئيسية تتمثل في:

- **هيئة الحكماء:** حيث نصت المادة 11 من بروتوكول انشاء مجلس السلم والامن الافريقي على تكوين هيئة للحكماء من 05 شخصيات يقوم باختيارهم رئيس المفوضية على أساس التمثيل الاقليمي العادل، ويتم تعيينهم لمدة 03 سنوات من قبل المؤتمر، ومهمتها تقديم النصح والمشورة للمجلس ورئيس مفوضية الاتحاد ، كما تقوم باتخاذ الاجراءات اللازمة والملائمة لدعم جهود المجلس في مجال صنع وحفظ السلم في افريقيا، وتجتمع عند اللزوم.
- **نظام الانذار المبكر:** ورد النص على هذه الآلية في المادة 12 من البروتوكول، ويعمل نظام الانذار المبكر على وضع وحدة قياس للانذار المبكر تقوم على اساس مؤشرات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية، انسانية، ويستخدم رئيس المفوضية المعلومات التي يتم جمعها عن طريق هذا النظام لتقديم النصح في الوقت المناسب للمجلس بشأن النزاعات المحتملة وتهديدات السلام والأمن في افريقيا ويوصي بأفضل السبل، ويتكون من وحدة مركزية للمراقبة والرصد وتعرف بفرقة الأوضاع، ووحدات فرعية منتشرة في أقاليم القارة الخمس داخل الآليات الأمنية التابعة للتجمعات الإقليمية، ويتم ربط الوحدات بالمركز للتنبؤ بالنزاعات وتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها (حامد اكرام، 2007، ص25).
- **القوة الإفريقية الجاهزة:** تعتبر احد الآليات الرئيسية التابعة للمجلس، وقد اقيمت وفقا المادة 04 البند (ح)، (ي) من القانون التأسيسي للاتحاد، وقد تم تحديد مهامها في المادة 13 من بروتوكول انشاء المجلس والمتمثلة اساسا في: التدخل في حالة وجود ظروف خطيرة في دولة ما، أو بناءا على طلب دولة ما عضو من أجل استعادة السلام فيها، و تقديم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين في مناطق النزاعات وتشكل هذه القوة من عنصر مدني وعنصر عسكري، وتكون متواجدة في دولها ومستعدة للتدخل السريع، ويتولى رئيس (المفوضية) تعيين ممثل خاص وقائد لهذه القوات (نصر الدين، 2005، ص145).

• **صندوق السلام:** نصت المادة 21 من بروتوكول انشاء المجلس على انشاء صندوق للسلام، ووضحت ان الهدف منه هو توفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلام، و ذلك من خلال الاعتمادات المالية في الميزانية العامة للاتحاد، ومن مساهمات الدول الاعضاء ونسبة من المعونات الاقتصادية من داخل القارة او من خارجها، ثم المساعدة الطوعية (التبرعات)، كما يحق لرئيس المفوضية قبول اي تمويل من المجتمع المدني والافراد، كما يجوز جمع تبرعات من خارج افريقيا شريطة أن لا يتعارض ذلك مع مبادئ وأهداف الاتحاد.

ومع ذلك تعد مسألة التمويل نقطة الضعف الأساسية التي تعيق عمل صندوق السلام، وقد تؤثر سلبا على استقلالية الصندوق في ممارسة مهامه اذا ما تم تمويله من منظمات دولية ذات تأثير فعال في العلاقات الدولية.

• **الهيكل واللجان الفرعية:** نصت المادة لام الفقرة 05 من البروتوكول على أنه يجوز لمجلس السلم والأمن أن يقوم بإنشاء هيكل فرعية متى رأى ذلك ضروريا لأداء مهامه ووظائفه.

3. **مهام و صلاحيات مجلس السلم و الامن الافريقي في التصدي للنزاعات الافريقية وانتهاكات حقوق الانسان**

لقد تم تزويد مجلس السلم والامن الإفريقي بالعديد من المهام و الصلاحيات، إضافة إلى دعمه بعدة آليات حتى يتسنى له القيام بالمهام التي أوكلت له، والمتمثلة أساسا في بناء وحفظ السلم والأمن الإفريقي، ومباشرة الدبلوماسية الوقائية، وعمليات دعم السلام والتدخل، وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع، وإدارة الكوارث، ومهام أخرى قد يقرها الاتحاد حسب الظروف اضافة إلى مهام و صلاحيات اخرى وَرَدَ ذكرها في المادة 07 من بروتوكول انشاء مجلس السلم والأمن الافريقي (بومدين ع، 2014، ص14).

فقد خولت لمجلس السلم والأمن الافريقي العديد من الصلاحيات لتمكينه من الاضطلاع بمهامه وخدمة المبادئ التي قام عليها المجلس والاتحاد الافريقي على حد سواء، والتي تجد من ضمنها ضرورة تسوية الخلافات في الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل سلمية، وكذا منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الدول الأعضاء .

ومن تفحص السلطات والصلاحيات الموكلة للمجلس، نجد أن البعض منها له طابع وقائي والبعض الآخر له طابع عقابي (هاملي م، 2007، ص145).

- سلطات مجلس السلم والامن الافريقي ذات الطابع الوقائي:

بموجب المادة 06 من بروتوكول انشاء مجلس السلم والامين الافريقي، فقد تمّ منح هذا الأخير سلطة اتخاذ بعض التدابير الوقائية في أية مسألة قد تهدد السلم والأمن الإفريقي ومثلما يشير اليه البروتوكول، فإن المجلس لدى قيامه بهذه التدابير، انما يقوم بها على سبيل الإنابة.

و دعما للمجلس في قيامه بمهام الوقاية من النزاعات تمّ النص ايضا على انشاء نظام للانذار المبكر، وهيئة للحكماء، كما سيأتي بيانه لاحقا، كما تمّ ايضا استحداث منصب رئيس المفوضية، توكل له مهام اتخاذ المبادرات التي يراها مناسبة

لمنع النزاعات المحتملة و تسوية القائمة منها، واستخدام المساعي الحميدة اما شخصيا أو عن طريق ممثلين خاصين(هاملي م، 2007، ص148).

- سلطات مجلس السلم و الأمن الافريقي ذات الطابع العقابي:

حسب رأي غالبية الفقه الدولي، فإنه في حالة ما إذا فشلت التدابير الوقائية في حل النزاعات المعروضة على مجلس السلم والأمن الافريقي، فإنه مسموح له باتخاذ التدابير الجزية، هذه الأخيرة التي قد تكون مؤقتة كالقرار القاضي بوقف اطلاق النار مثلا، او القرار القاضي بسحب القوات المسلحة.

وقد تكون تدابير عقابية دون استخدام القوة، مع أنه لم يتم النص صراحة على مثل هذه التدابير، لكن يمكن استخلاصها من نص المادة 04 الفقرة 01 (ح)، والمادة 07 الفقرة 01. و تأخذ هذه التدابير مثلا شكل عقوبات اقتصادية، أو قطع العلاقات الدبلوماسية، أو قطع المواصلات البرية، البحرية والجوية(حمدي ص، 2002، ص217). كما قد تكون تدابير باستخدام القوة في الحالات الخطيرة كجرائم الحرب، والجرائم ضد الانسانية حسب ما جاء في المادة 04 من بروتوكول انشاء مجلس السلم والامن الافريقي.

أما عن سلطات مجلس السلم و الأمن الافريقي في مواجهة انتهاكات حقوق الانسان فيرى بعض الفقه بأن التدخل الإنساني يعتبر شرعيا حين تعامل حكومة ما شعبها بطريقة تنكر عليه حقوقه الإنسانية الأساسية و تهر ضمير البشرية، إلا أن مثل هذا القول لا يمكن التسليم به على إطلاقه خشية ان يستعمل كذريعة لتحقيق مآرب سياسية، فضلا عن كونه مساس باستقلال الدولة و انتقاصا من سيادتها وسبب لاندلاع النزاعات و الحروب. و هكذا يرى أغلب الفقه هنا أن أفضل وسيلة هي أن يرفع الأمر إلى المنظمات الدولية لتجد الحلول العادلة و السليمة لمثل هذه المصاعب الدولية، و التي يعد الاتحاد الافريقي أحدها.

و هكذا نظرا لاعتبار احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وكذا احترام قدسية حياته، تعد من أهم المبادئ والأهداف التي قام عليها الاتحاد الإفريقي، و هو ما تم النص عليه في المبادئ و الأهداف التي أنشئ مجلس السلم و الأمن لصيانتها. فقد أوكلت لهذا الأخير العديد من السلطات لهذا الغرض، و نجد من ضمنها توصية المؤتمر بالتدخل نيابة عن الاتحاد في أية دولة عضو في ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية. كما منحت له صلاحية متابعة التقدم المحرز نحو تعزيز الممارسات الديمقراطية و الحكم الرشيد و حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. و تشير المادة 19 من البروتوكول إلى ضرورة توثيق علاقة التعاون مع اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان و الشعوب، حيث تقوم هذه الأخيرة باستعراض انتباه المجلس إلى أية معلومات تتصل بأهدافه وصلاحياته(هاملي م، 2007، ص150).

لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو ان هذه الإجراءات تتسم بنوع من القصور دالة عن عدم الجدية أحيانا. فالبروتوكول يعطي للمجلس مجرد سلطة توصية المؤتمر في الحالات الخطيرة، كجرائم الإبادة و جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية، هذا إذا أضفنا لهذا قصور عمل لجنة حقوق الإنسان و الشعوب نفسها، إذ أن قرارات هذه الأخيرة لا تتمتع بأية قوة إلزامية تجاه الدول (قادري ع، 2002، ص187). و في مقابل كل هذا نجد مجلس الأمن الدولي على الرغم من سلبياته و طغيان المصالح السياسية للدول على عمله أيضا، إلا أنه يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يخص صيانة حريات و حقوق الإنسان تصل إلى حد فرض جزاءات على الدول كتلك التي تم فرضها على جنوب أفريقيا سنة 1990 بعد استفحال جرائم التمييز العنصري (علوان م، 2005، ص58).

ثانيا/ نماذج تطبيقية لدور مجلس السلم و الأمن الافريقي في حل نزاعات القارة الافريقية

لا شك ان انشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي يعتبر خطوة مهمة نحو احلال السلام و الامن في القارة الإفريقية، كما انه يعتبر جهازا دائما لصنع القرارات و يعمل على منع النزاعات و ادارتها وتسويتها داخل الاتحاد الإفريقي، كما يهدف إلى تعزيز ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الاستجابة الفعالة للنزاعات و الأزمات في افريقيا. وسنحاول في هذه النقطة التطرق الى بعض النزاعات والصراعات التي عرفتتها بعض الدول الإفريقية كنماذج للوقوف على دور مجلس الأمن والسلم الافريقي فيها وتقييمه

1. الحرب الأهلية في بوروندي و جهود مجلس السلم و الامن الافريقي فيها

اتسم الصراع العنيف في "بوروندي" بطابع اجتماعي وتاريخي ممتد و بالغ التعقيد والتشابك، ففي عالم 1993 اندلعت موجه من العنف بعد اغتيال أول رئيس منتخب للبلاد "ملكور نداد بي" وهو من قبيلة "الهوتو" على أيدي الجيش الذي تهيمن عليه قبائل "التوتسي" نشبت أكثر الحروب دموية في المنطقة وأبشعها وأكثرها انتهاكا لحقوق الانسان بارتكاب جرائم ابادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، حيث أودت بحياة أكثر من 300,000 شخص وتشريد الملايين، الأمر الذي دفع القادة الأفارقة الى محاولة التوصل الى تسوية سلمية لهذا الصراع.

وبالفعل أثمرت جهود الوساطة إلى توقيع اتفاق "اروشا" عام 2000 الا انه لم ينجح في التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار، لتستمر الجهود والمفاوضات على قدم وساق بين الحكومة والمتشردين، الى ان تم التوصل إلى اتفاق وقف اطلاق النار عام 2002 (حمدي ع، 2011، ص56).

وفي فريل 2003 أقر الاتحاد الافريقي ارسال اول قوة لحفظ السلام في جمهورية "بوروندي"، ولعلّ الهدف من هذا القرار المهم تمثل في المحافظة على اتفاق وقف اطلاق النار الذي تم التوقيع عليه في اكتوبر 2002 (حمدي ع، 2011، ص57).

أما بالنسبة لمجلس السلم والأمن الإفريقي فقد أصدر قرارا يوم 25 مارس 2004 لتجديد فترة بعثة السلام الإفريقية في بوروندي لمدة شهر من 02 أبريل إلى 02 ماي 2004.

وفي 05 ماي 2004 أعلن المجلس في "أديس أبابا" عن قرار الاتحاد الإفريقي تمديد فترة بعثته لحفظ السلام في "بوروندي" الى حين استعداد مجلس الأمن الدولي تولي المسؤولية بدلا عنها (حامد اكرام، 2007، ص35، 36).

وفي 21 ماي 2004 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1545 بنشر قوات حفظ السلام في بوروندي، وهو ما يعني انتهاء عمل القوات الإفريقية هناك (حمدي ع، 2011، ص58).

2. تدخل مجلس السلم و الأمن الافريقي في أزمة جزر القمر

عانت جزر القمر منذ استقلالها عام 1975 أزمات سياسية متلاحقة تكاد تؤدي بوحدتها الوطنية، فالدولة شهدت 19 انقلابا ومحاولة انقلابية وقد اتخذ تدخل الاتحاد الإفريقي في أزمات جزر القمر أشكالا متعددة عبر سنوات عدة بدأت من مارس 2004، حينما أرسل بعثة للمراقبة في جزر القمر، وتم منحها تفويضا للعمل لمدة 04 أشهر بهدف مراقبة الانتخابات وقد اتسمت هذه الانتخابات بحالة من الهدوء النسبي ولم تسجل إلا بعض الخروقات المحدودة في جزيرة "أنجوان" (حمدي ع، 2011، ص69).

وقد أجريت الانتخابات الرئاسية على المستوى الفدرالي عام 2006 حيث تقدمت الحكومة بطلب لمراقبة هذه الانتخابات، وهو الأمر الذي أقره الاتحاد الإفريقي، إذ أرسل بعثة لدعم الانتخابات في جزر القمر.

وفي عام 2007 أجريت الانتخابات الرئاسية على مستوى الجزر، ونظراً لتأزم الموقف في جزيرة "أنجوان"، فقد تم تفويض بعثة المساعدة الأمنية والانتخابية التابعة للاتحاد الإفريقي في 09 ماي 2007 (حمدي ع، 2011، ص70).

على الرغم من الجهود المبذولة لحل الأزمة السياسية، فإن الأمور تأزمت من جديد في الجزيرة، عندما رفض العقيد محمد بكر، الذي تولى الرئاسة في الجزيرة عام 2002 بعد الانقلاب الذي خاضه في 2001، التنحي عن السلطة، تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية، وقام بإجراء الانتخابات في 10 يونيو 2007، ونصب نفسه رئيساً على الجزيرة بحصده 90% من الأصوات. بيد أن الاتحاد الإفريقي، وحكومة جزر القمر رفضا نتيجة الانتخابات، وقام الاتحاد بفرض عقوبات عليه، وعلى القادة السياسيين في الجزيرة (بومدين ع، 2014، ص16).

إن الدور الذي قام به مجلس السلم والأمن الإفريقي في إيجاد مخرج للأزمة كان مفصلياً، من خلال تفضيله التسوية السلمية أولاً، ثم التدخل عسكرياً فيما بعد، وذلك بإرساله لبعثتين لدعم الانتخابات الرئاسية، الأولى: بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم الانتخابات في جمهورية القمر بـ "462" من العسكريين والشرطة المدنية، و الأخرى: بعثة الاتحاد الإفريقي للانتخابات والمساعدات الأمنية. وإزاء تطورات الوضع خلال النصف الأول من عام 2007، قام المجلس بمد تفويض بعثة الاتحاد

للاتخابات والمساعدات الأمنية إلى 31 جويلية 2007، ومد تفويض بعثة الاتحاد للاتخابات والمساعدات الأمنية مرة أخرى إلى 31 ديسمبر 2007 (بومدين ع، 2014، ص16).

لقد لجأ المجلس إلى الخيار العسكري بعد تعذر كل السبل السلمية المتاحة لرفض السلطات في جزيرة "أنجوان" الإنصياع لقرارات المجلس السابقة، وكانت قد تدرجت بدءا من حظر التنقل من الجزيرة وإليها، فالعقوبات الاقتصادية، وأهمها تجميد أصول تلك السلطات وأموالها، ثم التهديد بالعمل العسكري. بيد أنها لم تستجب لقراراته من جديد، فقام المجلس بعملية عسكرية ضدها عرفت بـ "الديمقراطية في جمهورية القمر"، في إطار تنفيذ قرار مؤتمر الاتحاد رقم 186 الصادر عن قمة الاتحاد العاشرة في جانفي - فيفري 2008، والذي أعقبه اجتماع رئيس المجلس التنفيذي في 20 فبراير ببعض وفود الدول الإفريقية، و رئيس جمهورية جزر القمر لبحث تنفيذ قرار المؤتمر، إذ تقرر تكوين بعثة من نحو 1350 جنديا، شاركت فيها قوات من كل من ليبيا والسودان، وتنزانيا، وبدعم من السنغال، أسفرت عن تمكين الحكومة القمرية من استعادة سلطتها على جزيرة "أنجوان" في 25 مارس 2008، مع تمديد مدة تفويض بعثة المساعدات الانتخابية والأمنية ستة أشهر أخرى لضمان إجراء انتخابات عادلة في الفترة من 15 إلى 29 جوان 2008، فضلا عن جهود المجلس في دعم عملية الإصلاح المؤسسي، والمساعدة على المراجعة الدستورية المقترح من طرف رئاسة الاتحاد، مع الحفاظ على المبدأين الأساسيين لدستور 23 ديسمبر 2001، وهما الحكم الذاتي للجزر، والتناوب على الرئاسة. وقد أجري الاستفتاء بخصوص الدستور في 17 ماي 2009، وسجلت النتائج النهائية التي أقرها المجلس الدستوري في 19 ماي 2009 الأغلبية الساحقة للمصوتين بـ "نعم" بنسبة بلغت 93,9 بالمائة (بومدين ع، 2014، ص16).

3. دور مجلس السلم و الأمن الافريقي في الحرب الأهلية في الصومال

إن الأزمة الصومالية معقدة ومتشابكة، ولا يمكن حصر جذورها أو ربطها بأسباب معينة، إنما هي نتيجة تراكمات لأحداث سياسية واقتصادية واجتماعية متزامنة ومتتالية ساهمت مجتمعة في بروز الأزمة وتفاقمها، منها ما يرجع تاريخه إلى عهد الاستعمار كنسييس القبيلة، حيث تعامل الاستعمار مع الصوماليين كمجموعات قبلية وليس كقومية واحدة. إضافة الى تقسيم الأراضي الصومالية إلى أجزاء متميزة.

ومن هنا ما يرجع إلى ما بعد الاستقلال والعهد الاستبدادي الذي أعقبته الحرب الأهلية، كالصراع على السلطة الذي أفسح المجال واسعا أمام أثيوبيا لتسليح وتمويل بعض القبائل لمواجهة حكم سياد بري، ما أدى إلى تصعيد الصراع فضلا عن تراجع هيبة الدولة وفقدان سيطرتها ومن ثم سقوطها في نهاية المطاف، إضافة الى الحرب الباردة وتنافس القوى الكبرى على منطقة القرن الأفريقي كرس تبعية الصومال السياسية والاقتصادية للخارج. دون ان ننسى فشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في معالجة المشاكل الناجمة عن مخلفات الاستعمار (سعاويل ش، 2020، ص156).

و قد بدأت الحرب الأهلية في الصومال بعد الإطاحة بنظام الرئيس " سياد بري" على يد معارضيه عام 1991 وإعلان " أرض الصومال" التي كانت تحت الحماية البريطانية زمن الاستعمار استقلالها بشكل منفرد عن الصومال، وقد بدأ تدويل قضية الصومال بشكل واضح عام 1992 مع وصول قوات البحرية الأمريكية إليها ضمن قوات حفظ سلام للأمم المتحدة لاستعادة النظام، بيد أن هذه القوة اضطرت للرحيل عن الصومال عام 1995 بعد فشلها الذريع في تحقيق مهمتها(حمدي ع، 2011، ص65).

ولقد أفضت السياسات والحسابات الخاطئة لأطراف الأزمة الصومالية سواءً على المستوى الداخلي او الخارجي إلى مأساة انسانية لحقت بسكان العاصمة مقديشو بسبب القتال الذي اندلع بين قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية المدعومة من اثيوبيا وبين قوات المعارضة القبلية والإسلامية، وهو ما دفع بالبلاد الى طريق الفوضى والإنهيار.

وفي أوائل عام 2003، وبناءً على طلب اللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) بدأ الاتحاد الأفريقي اتخاذ الاستعدادات اللازمة لإرسال بعثة مراقبة عسكرية الى الصومال، بيد أن تردّي الأوضاع الأمنية هناك حال دون ارسال هذه البعثة(حمدي ع، 2011، ص65).

ليتدخل الاتحاد الأفريقي بعدها استنادا إلى القرار الذي تبناه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتاريخ 05-01-2005 والمتمثل في تشريعه مساندة السلم في الصومال من خلال مساندة الحكومة الانتقالية، ووجدت بعثة الإعلام والتعرف التي تم إرسالها إلى الصومال صعوبة كبيرة في القيام بعملها بسبب غياب الأمن الذي حال دون عودة الحكومة الانتقالية(سعاويل ش، 2020، ص156).

وأمام هذا الوضع الأمني الصعب يمنح مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تفويضا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) يمكنها من القيام بمهمة لدعم السلام في الصومال (IGASOM)، في انتظار قرار الاتحاد الأفريقي الخاص بنشر قوات السلام.

وفي ديسمبر 2006 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1725 الذي سمح للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، بإنشاء بعثة للحماية و التدريب في الصومال، وقد توجت مجهودات(IGAD) بعودة الحكومة الانتقالية وإرسال قوات سلام أفريقية إلى الصومال، حيث تضمن القرار الذي اتخذه مؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقد بتاريخ 25 جانفي 2006 إرسال بعثة سلام خاصة بالاتحاد الأفريقي (AMISOM) لتحل محل بعثة (IGASOM)، كما أصدر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتاريخ 19 جانفي 2007 قرار بإرسال قوات سلام أفريقية لتدعيم ومساندة الحكومة الانتقالية الصومالية، كما أصدرت القمة العادية الثامنة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قرارا خاصا بالأزمة الصومالية، تضمن المطالبة بالنشر الفوري لقوات الاتحاد الأفريقي بالصومال استنادا إلى قرار مجلس السلم والأمن الأفريقي الصادر بتاريخ 05 جانفي 2006 والمطالبة للدول الأعضاء المشاركة في هذه القوات لمنع وقوع فوضى أمنية بعد انسحاب القوات الأثيوبية،

ودعم الحكومة الانتقالية والحوار الوطني في الصومال، وهي نفس المطالب تقريبا التي أكد عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1744 الصادر في فيفري 2007، والذي أكد على ضرورة الإسراع في نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مشيرا إلى أنه سيساعد على تفادي فراغ أمني، وعلى تهيئة الظروف الملائمة للانسحاب التام للقوات الأثيوبية(سعاويل ش، 2011، ص192).

وانسحبت أثيوبيا من الصومال في بدايات عام 2009، كما تم انتخاب شريف شيخ أحمد القيادي السابق في المحاكم الإسلامية رئيسا للحكومة الانتقالية في جانفي 2009، ثم رئيسا للصومال في 30 جانفي 2009، إلا أن هذا لم يمنع ظهور قوة جديدة ومؤثرة هي حركة الشباب المجاهدين التي سيطرت على أجزاء كبيرة من البلاد(سعاويل ش، 2011، ص192).

4. جهود مجلس السلم و الأمن الافريقي لتسوية الصراع في ساحل العاج(كوت ديفوار)

انتخب رئيس ساحل العاج " لوران جبابو" في 26 أكتوبر 2000، وبعدها دخلت ساحل العاج في دوامة الصراع والحرب الأهلية، وذلك بعد انقلاب فاشل قادته بعض العناصر الشمالية ضد الرئيس " جبابو" ورغم فشل الانقلاب، إلا أن شمال ساحل العاج أصبح خارج سيطرة الرئيس " جبابو" الذي اقتصرت سلطته على الجنوب فقط(مكاوي ب، د ت ن، ص 29)، وازداد الأمر تعقيدا عندما هاجم الجنود العاجيون القاعدة الفرنسية في "بواكية" شمال البلاد، مما أسفر عن مقتل 07 جنود فرسيين وجرح 30 آخرين، وقام الفرنسيون بتدمير كامل لسلاح الجو العاجي والاستيلاء على مطار "أييد اجان" لما قادت فرنسا حملة داخل مجلس الأمن لاستصدار قرار يفرض عقوبات على ساحل العاج وحظر الأسلحة مكاوي ب، د ت ن، ص 29)، وتحركت المعارضة الشمالية بثورة ضد الرئيس " جبابو" لكنها لم تنجح في ازاحته عن السلطة، وبالمقابل تحركت العناصر الجنوبية المؤيدة للرئيس " جبابو" احتجاجا على الموقف الفرنسي وهاجموا الرعايا الفرنسيين في ساحل العاج.

وقد لعب الإتحاد الافريقي بالتعاون مع مجلس السلم والأمن الإفريقي و بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ايكواس) دورا مهما في اجراء مصالحة بين الطرفين لنزع السلاح من المتمردين واجراء الانتخابات في أكتوبر 2005، لكن الحكومة لم تف بوعدها بإجراء الانتخابات بحجة أن المتمردين لم يسلموا أسلحتهم. و كإقرار للأمر الواقع وافق الاتحاد الافريقي التمديد للرئيس "غبابو" لعام آخر يبدأ من اول نوفمبر 2005 وينتهي في نفس الشهر من سنة 2006.

و في اجتماعه رقم 64 المنعقد في، "أديس ابابا" بتاريخ 17 أكتوبر 2006 اعتمد مجلس السلم والأمن قرارا بمنح الحكومة فترة انتقالية جديدة تبدأ من 01 نوفمبر 2006، كما قرر استمرار " جبابو" في السلطة، وتمكين رئيس الوزراء الانتقالي " شارل "كو نا بالي"، إلا أن الوضع لم يستقر، فقد حدثت مواجهات بين الموالين لرئيس الوزراء والموالين للرئيس

" جبابجو " ، وقد سعى هذا الأخير الى تهدئة الأوضاع ، فأعلن خطة للسلام تضمنت إرساء حوار مباشر مع المعارضة، الأمر الذي رفضته المعارضة، واتهمه بأنه تسويف و محاولة لكسب الوقت(حامد اكرام ، 2007، ص40).

ولكن في 04 فيفري 2007 وصل وفد الطرفين إلى " واغا دوغو " واتفقا على اصدار قانون عضو جديد، ومطالبة مجلس الأمن عبر الاتحاد الإفريقي برفع العقوبات الفردية المفروضة على فاعلين في الأزمة وغيرها من البنود الأخرى، وفي اجتماعه رقم 73 المنعقد في 16-19 مارس 2007 رحب مجلس السلم والأمن الافريقي باتفاق " واغادوغو " (جعبوب ، 2017، ص73) وطلب من الطرفين الالتزام الكامل بالاتفاق.

ثالثا/التحديات التي تعيق مجلس السلم و الأمن الافريقي في تسوية النزاعات الاقليمية

إن ادارة الصراعات الإفريقية في إطار مجلس السلم والأمن الافريقي تتطلب مواجهة العديد من التحديات والتي توجزها فيما يلي:

- انتشار الصراعات والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في اغلب بلدان القارة الافريقية والذي يعتبر أهم تحدٍّ أمام مجلس السلم والأمن الافريقي في تحقيق التنمية و السلم والاستقرار.
- وبالإضافة إلى المأساة الإنسانية التي تسببها الحروب والصراعات المسلحة فإنها كانت ولا تزال ذات تكلفة اقتصادية باهضة، فقد خسرت افريقيا خلال الفترة ما بين (1990 - 2005) نحو 284 مليار دولار نتيجة الصراعات المسلحة، وهو ما يعادل ما حصلت عليه افريقيا من مساعدات خلال تلك الفترة(مهيرة ن ، 2021، ص428).
- تحدي طبيعة الأمن القومي للدول من جانب، وظهور شركات الأمن الخاصة (خصصة الأمن) من جانب آخر، إذ يكمن التحدي في ازدواجية عمل حفظ السلم من جهة ومصالح شركات الامن من جانب آخر.
- تحدي تدخل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وما يشوب ذلك من توترات خاصة الجانب التنسيقي بين الطرفين ومدى قبول و رفض الشعوب المتنازعة لتدخل الأمم المتحدة(حامد اكرام ، 2007، ص28).
- هشاشة الوضع الأمني والتركيبية القبلية لبعض الدول الأفريقية: ان يعد الامتداد القبلي عبر الحدود مشكلة اضافية تلقي بضلالها على الأوضاع في بعض الدول الإفريقية، فنجد مثلا منطقة البحيرات الكبرى (بوروندي، رواندا، الكونغو الديمقراطية) تتميز بالامتداد القبلي بين شعوبها، والتي تتكون من قبيلتي "الهوتو" و" التوتسي " ، وتتسم العلاقة بين هاتين القبيلتين بالعداء المستمر والصراع على السلطة، ففي بوروندي اندلعت عام 1993 موجة من العنف بعد اغتيال أول رئيس منتخب فيها والذي ينتمي الى قبيلة "الهوتو" على أيدي الجيش الذي تهيمن عليه قبيلة " التوتسي"، وقد أدى القتال بين متمردى "الهوتو" و الجيش البوروندي إلى عنف اثنى مرير اودى بحياة الآلاف من البشر.

كما شهدت هذه المنطقة اشبع جرائم الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 و التي امتدت إلى بقية دول المنطقة بسبب استمرار الصراع بين " الهوتو " و"التوتسي"، كما أن الحدود المشتركة بينهما تسمح لحركات التمرد في كلتا القبيلتين أن تنتقل إلى الدول الأخرى لمساندة الحركات المسلحة من قبيلتها(مهيرة ن، 2021، ص432).

إذن كثرة الصراعات والنزاعات القبلية والداخلية تعيق المجلس في أداء مهامه في تسوية وحل النزاعات المخول بتسويتها.

- من التحديات كذلك التي تواجه مجلس السلم والأمن الافريقي ضعف الإرادة السياسية لدى القادة الافارقة لتسوية بعض النزاعات فمصالح السياسة تؤثر بشكل كبير على رغبتهم في تسوية النزاعات الإقليمية.
- تحدي التعارض القائم بين متطلبات السيادة الوطنية للدول التي اكدت عليها كل المواثيق الدولية والإقليمية، وبين متطلبات التسوية السلمية للصراعات الداخلية.
- غياب الأمن في غالبية الدول الافريقية والذي يعتبر المعوق الرئيسي للتنمية والتقدم الاقتصادي والسياسي، والذي يقف وراء فشل جميع عمليات وخطط الإصلاح، مما يعيق عمل المجلس في أداء وظيفته الاساسية وهي حفظ السلم والأمن لدى الدول الإفريقية.
- إن من أهم التحديات التي تعترض المجلس في تحقيق اهدافه وأداء مهامه هي مشكلة التمويل، إذ يعاني المجلس صعوبات جمة ومزمنة في التمويل، حيث لا تلتزم الدول بدفع مساهماتها، الأمر الذي يحول بينها وبين تحقيق أهدافه، فمسألة التمويل تعد خطوة لازمة في تفعيل آلية التعاون الأمني بين الدول في الاتحاد الأفريقي، ولا يمكن تصور النجاح في أداء المهمات الأساسية لمجلس السلم والأمن الافريقي دون مراجعة هذه النقطة المفصلية، فضعف التمويل من داخل القارة الأفريقية. و عدم التزام الدول الأعضاء بتقديم مساهماتها و اشتراكاتها سيكون له اثر سلبي على أداء المجلس ويفتح المجال أمام التحويل الأجنبي الأمر الذي يخضع لكثير من الشروط والإملاءات الخارجية، ويرهن إلى حد كبير استقلال ومستقبل عمل ونشاط المجلس(بومدين ع، 2014، ص18، 19).
- ان تحقيق الأمن الانساني لم يعد من خلال تسخير وسائل عسكرية فقط، بل يتطلب ذلك أيضا توفير آليات اقتصادية واجتماعية للقضاء على الأسباب والظروف المولدة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في افريقيا(جعبوب، 2017، ص76).

خاتمة:

ختاما لهذه الدراسة يمكننا القول أنه بإنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، تكون قد تأسست بنية اساسية قارية متكاملة في مجال السلام والأمن في القارة، وخاصة في مجال تسوية ومنع النزاعات ومواجهة انتهاكات حقوق الانسان، وتعتبر هذه المنظومة التي يقودها مجلس السلم والأمن احدى الدعائم الرئيسية لبناء سلام افريقي.

- و من خلال ما تم عرضه سابقا، توصلنا إلى جملة من النتائج نورها فيما يلي:
- يبدو ان تشكيل المجلس على نحو ما ورد في البروتوكول ، 10 أعضاء لمدة عامين و 05 أعضاء كل ثلاث سنوات، انما اعتمد على تقسيم القارة إلى 05 أقاليم جغرافية، بواقع عضوين عن كل اقليم لمدة عامين، وعضو عن كل اقليم لمدة 03 أعوام، وهو بذلك يتجاهل إلى حد كبير توزيع العضوية على المنظمات الإقليمية في القارة، والتي يمكن أن يكون لها في إسهام في عملية منع و إدارة وتسوية الصراعات.
 - نتيجة لتجاهل البروتوكول الى حد كبير لدور المنظمات الإقليمية في القارة فإنه اكتفى فيما يتعلق بقوات التدخل السريع (القوة الجاهزة)، بأن تظل هذه القوات مستعدة في دولها انتظاراً لاستدعائها، دون إشارة إلى تدريبات مشتركة على المستوى الاقليمي كمرحلة أولية، مما يضفي تعقيدات على عملية استدعاء هذه القوات، والتأكد من مدى جاهزيتها من جهة والقدرة على التنسيق مع قوات من دول متعددة من جهة أخرى .
 - على الرغم من قدسية الأهداف التي وضعها المجلس بين نصب عينيه عليها و المتمثلة اساسا في منع النزاعات و تسويتها سلميا، إلا أنه وبسبب التحديات والمعوقات التي تواجهه لا يزال بعيداً عن تحقيق الطموحات التي يعول عليه الأفارقة في تحقيقها، فلا تزال الكثير من بؤر النزاع مشتتة في الكثير من دول القارة الافريقية إضافة إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان فيها.
 - تعد مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تحول دون تحقيق المجلس لأهدافه وممارسة مهامه وصلاحياته، بسبب تقاعس الكثير من الدول الأعضاء في دفع مساهمتها.
 - من خلال دراستنا توصلنا إلى أن هناك جملة من التحديات التي تعيق المجلس في أداء وظائفه والتي يعتبر تحقيق السلم والامن أساسها وهذه التحديات تنوعت بين تحديات أمنية، سياسية، تمويلية.... إلخ.
- بناء على ما تم التوصل اليه من نتائج، نقدم جملة من التوصيات:
- على مجلس السلم والأمن الافريقي الاسراع بإخراج القارة من الصراعات القائمة من خلال تفعيل الوساطة العسكرية، وهذا يتطلب التمويل الذي يعد نقطة ضعف المجلس.
 - تعزيز قدرات الأمن الإفريقية، أذ يجب على القادة الأفارقة العمل من اجل تعزيز وتوطيد المؤسسات الأمنية كمجلس السلم والأمن الافريقي وما ينطوي تحته من أطر و بني مؤسسية، ولاسيما تفعيل نظام الانظار المبكر وزيادة موارد صندوق السلام من مختلف الجهات سواءا من داخل افريقيا و خارجها دون ان يؤثر ذلك على قرارات و وعمل المجلس، اضافة إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في سنوية النزاعات إلى جانب المجلس.
 - يجب على الدول الأعضاء اعطاء اهمية لمشكلة التمويل وذلك من خلال الإنفاق على تخصيص حصص دنيا تلتزم الدول بإيداعها لدى صندوق السلام دوريا.

- تنسيق جهود مجلس السلم و الأمن الأفريقي وجهود الأمم المتحدة من خلال مجلس السلم و الأمن الدولي و باقي المنظمات الدولية و الإقليمية من أجل حفظ السلم و الأمن بالقارة الأفريقية.
- مراقبة عملية احترام حقوق الإنسان في إطار من التوزيع العادل للسلطة والثروة بشكل يعزز المساواة بين الجنسين، و يؤمن سيادة القانون و الحكم الرشيد، و يحقق العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.
- و في الأخير على الرغم من تباين أدوار مجلس السلم والأمن الأفريقي في إدارة الأزمات الأفريقية، وعلى الرغم من محدودية دوره فإنه يعد آلية مهمة في سبيل توحيد الجهود للوصول الى سياسة أمنية مشتركة، في ظل تزايد المخاطر و التهديدات الداخلية والخارجية.

المراجع

- _ جعوب محمد، (ديسمبر 2017)، "دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاعات الأفريقية - محاولة تقييم"، مجلة مدارات سياسية، الصادرة عن مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، تبسة، المجلد 1، العدد 3، ص 67 (66 - 81).
- _ للمزيد من التفاصيل حول اهداف مجلس السلم والامن الأفريقي: راجع المادة 03 من بروتوكول انشاء المجلس.
- _ للمزيد من التفاصيل حول مبادئ مجلس السلم والامن الأفريقي: راجع المادة 04 من بروتوكول انشاء المجلس.
- _ أبو العينين محمود (2007)، "مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ودوره في الوقاية من النزاعات والصراعات الإفريقية". ورقة عمل مقدمة الى الملتقى الدولي الرابع الموسوم بـ الاتحاد الإفريقي - واقع و آفاق - ، جامعة باجي مختار، 9- 10 ماي 2007، عنابة: منشورات مجلة العلوم القانونية، ص 126.
- _ حامد أكرام محمد صالح (2007)، مجلس السلم والأمن الأفريقي - التكوين والادوار -، السودان: المركز العالمي للدراسات الإفريقية، ص 25.
- _ نصر الدين براهيم، (2005)، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي، في البشير علي كوت (محرر)، الاتحاد الإفريقي، ط1، بنغازي: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ص 145.
- _ يومدين عربي (أفريل 2014)، " مجلس السلم والأمن الإفريقي التجارب والادوار "، مجلة السياسة الدولية، الصادرة عن مركز الاهرام، مصر، المجلد 54، العدد 216، ص 14 (12-25).
- _ هاملي محمد، (2007)، "تحديات مجلس الأمن والسلم الأفريقي في مواجهة النزاعات المسلحة و انتهاكات حقوق الانسان والمصالح السياسية للدول"، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الرابع الموسوم بـ : الاتحاد الأفريقي - واقع وآفاق - جامعة باجي مختار، 09، 10 ماي 2007، عنابة: منشورات مجلة العلوم القانونية، ص 145.
- _ صلاح الدين أحمد ح، (2002)، دراسات في القانون الدولي العام: عين مليلة: منشورات ألقا،
- _ قادري عبد العزيز، (2002)، حقوق الانسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية- المحتويات و الآليات-، الجزائر: دار هومة.

- __ علوان محمد يوسف ، (2005)، "القانون الدولي لحقوق الانسان - المصادر ووسائل الرقابة-"، ج 01، عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- __ حمدي عبد الرحمن حسن (2011)، الاتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في افريقيا، ط1، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،
- __ سغاويل شوقي، (2020)، الاتحاد الافريقي و تسوية النزاعات في إفريقيا - دور مجلس السلم و الأمن -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية، جامعة الاخوة منتوري - قسنطينة1-، الجزائر،
- __ _____، (2011)، الاتحاد الافريقي بديل منظمة الوحدة الافريقية- تطورات و أهداف -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية، جامعة الاخوة منتوري، الجزائر،
- __ بهاء الدين مكاوي (د.ت) تطورات الأحداث في غرب افريقيا - التقرير الإستراتيجي السنوي للعام 2005 - : الخرطوم، مركز دراسات الشرق الاوسط،
- __ مهيرة نصيرة، (2021)، " التحديات التي تواجه الاتحاد الافريقي في تسوية النزاعات الإقليمية". مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 09، العدد 02، ص 428 (424-446).